

الضفة الغربية وقطاع غزة: المُستجدات الأخيرة في إيرادات التخليص¹

مع أن إيرادات التخليص مصدر رئيس من مصادر إيرادات موازنة السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة الفلسطينية عرّضة لوقف تحويل هذه الإيرادات إليها من جانب حكومة إسرائيل. تستعرض هذه المذكرة الاتجاهات الحديثة في تحويل إيرادات التخليص من حيث حجم إيرادات التخليص، ومكوناتها ومنشئها. كذلك فالمذكرة تُحدّد العواقب المحتملة للوقف المُطوّل لتلك التحويلات من طرف حكومة إسرائيل. وفي ظل الظروف الراهنة، فإنّ إطالة أمد وقف تحويل إيرادات التخليص هذه يُمكن أن يُحدّث أزمة حادة في المالية العامة للسلطة الفلسطينية، تُرافقها تبعات اقتصادية خطيرة جداً. ويُوقّر القسم الموجود في نهاية هذه المذكرة معلومات خلفية عن منشأ الترتيبات الراهنة لتحويل إيرادات التخليص، وتسلسل أحداث وقف تحويل هذه الإيرادات.

تضاعفت تقريباً إيرادات التخليص الناشئة من الضفة الغربية منذ عام 2006، في حين تراجعَت

الإيرادات الناشئة من قطاع غزة بنسبة 30 في

المئة. فقد بلغ إجمالي إيرادات التخليص (1,3)

مليار دولار أمريكي في عام 2010، منه مبلغ

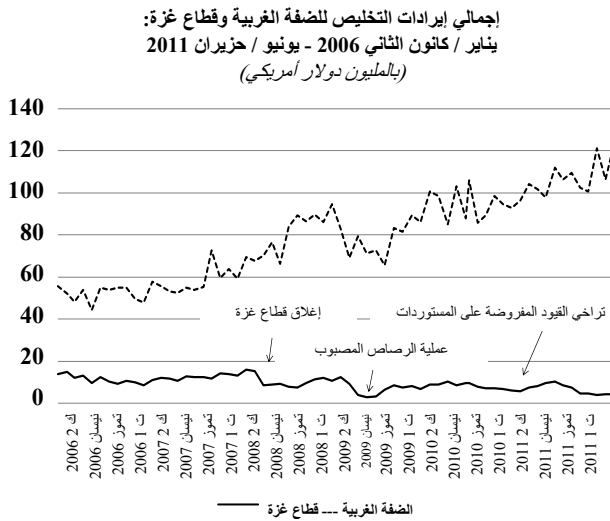
(1,2) مليار دولار أمريكي من التجارة مع الضفة

الغربية. وقد قفزت إيرادات التخليص الناشئة من

الضفة الغربية في عامي 2007 و 2008 بعد

قدوم حكومة رئيس الوزراء "فيّاض"، وتراخي

القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنقل،



وعلى إمكانية الوصول إلى الموارد. وكان نمو الإيرادات الجمركية يحدث تدريجياً بصورة أكبر بعد

عام 2008. كذلك فقد ارتفعت الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة الناشئة من الضفة الغربية بنسبة

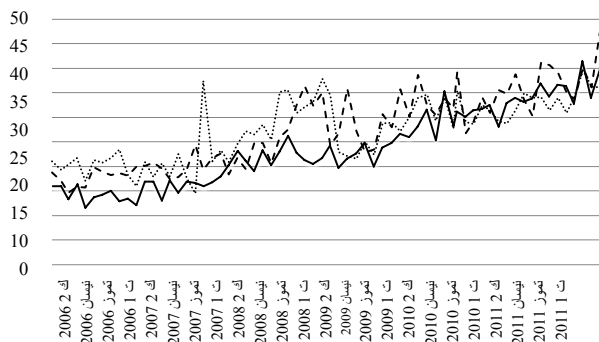
¹ أعدّ المذكرة "أودو كوك" و"هانبا قسيس" في يونيو / حزيران 2011، وجرى تحديثها وتنقيحها في أكتوبر / تشرين الأول 2011. ويجب أن لا يُشار إلى هذه المفكرة على أنها تمثل وجهات نظر صندوق النقد الدولي. فوجهات النظر المُعبّر عنها في هذه المُفكرة تعود إلى مؤلّفيها، ولا تُتملّ بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد الدولي أو سياسته. وتصف المذكرة العمل الذي يقوم به المؤلفان حالياً، وهي تنشر من أجل استدرج الملاحظات عليها واستثارة المزيد من الحوارات بشأنها.

4,4 في المئة فقط خلال المدة 2008 - 2010 (وهو نمو سلبي بالقيمة الحقيقية)، بينما ازدادت رسوم المستوردات بنسبة (19,6) في المئة. كما ازدادت الإيرادات من الضرائب المفروضة على مستوردات الوقود بنسبة 48 في المئة خلال تلك المدة، وهذا يُشكّل نسبة 60 في المئة من الزيادة الإجمالية. وانخفضت كذلك، بصورة دراماتيكية (مثيرة للاهتمام)، إيرادات التخليص الناشئة من قطاع غزة منذ فرض حالة الإغلاق بعد سيطرة حركة حماس على القطاع في منتصف عام 2007، من 157 مليون دولار أمريكي في عام 2007 إلى 100 مليون دولار أمريكي في عام 2010.

تفترض موازنة عام 2011 تحقيق زيادة إضافية في إيرادات التخليص، ولكن كان هناك بعض النواقص في تلك الإيرادات في وقت مبكر من العام. فقد كانت إيرادات التخليص طوال شهر يونيو / حزيران أدنى بنسبة 8,5 في المئة من المبلغ المستهدف في الموازنة (450 مليون شيكل إسرائيلي جديد محسوب على أساس سنوي). ويُفسّرُ هذا القصور، بصفة جزئية، بأنه ناتج عن تخفيض حكومة إسرائيل الضرائب المُحصّلة على استهلاك النفط وعلى المشتريات بنسبة 8 في المئة، مما أدّى إلى حدوث عجز يُقدّر بحوالي 16 مليون شيكل إسرائيلي جديد شهرياً. وقد تراجع إضافي في إيرادات التخليص الناشئة من قطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2011 بعد أن أمرت السلطات المسؤولة في القطاع بإحلال الوقود المستورد من مصر محلّ الوقود المستورد من إسرائيل، مما تسبّب في حدوث خسارة شهرية مقدارها حوالي 9 ملايين شيكل إسرائيلي جديد في عام 2011. وتُقدّر الخسارة المركّبة في الإيرادات في عام 2011، الناتجة عن هذين الحدثين، محسوبةً على أساس سنوي، بحوالي 280 مليون شيكل إسرائيلي جديد. وتتضمن موازنة السلطة توافر عائد غير محدّد القيمة من الجهود التي ترمي إلى إيجاد حلول عملية مع حكومة إسرائيل لمسألة تسرّب إيرادات التخليص. وقد تمخّضت النقاشات التي عقدت بين كوادر وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية عن تفاهات من حيث المبدأ على تدابير عديدة هدّفت إلى تقوية عمليات التحصيل والجبائية، وتقليص التسرّبات في إيرادات التخليص إلى الحدّ الأدنى.²

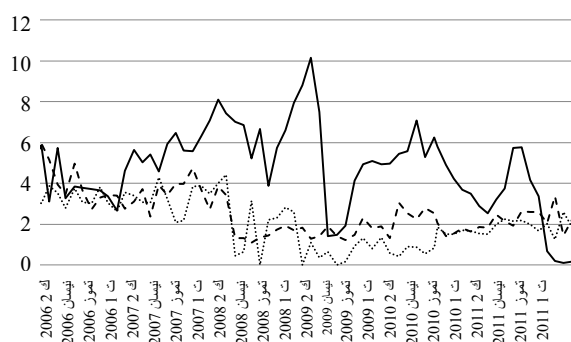
² ارجع إلى التفاصيل في الفقرة 14 من تقرير الموظفين الذي جرى إعداده لأجل اجتماع لجنة الارتباط الخاصة (نيويورك، 18 سبتمبر، 2011).

إيرادات التخليص بالقيمة الاسمية للضفة الغربية:
يناير / كانون الثاني 2006 – يونيو / حزيران 2011
(بالمليون دولار أمريكي)



--- ضريبة القيمة المضافة... ضريبة استهلاك النفط --- ضريبة المستوردات --

إيرادات التخليص بالقيمة الاسمية لقطاع غزة:
يناير / كانون الثاني 2006 – يونيو / حزيران 2011
(بالمليون دولار أمريكي)



--- ضريبة القيمة المضافة... ضريبة استهلاك النفط --- ضريبة المستوردات --

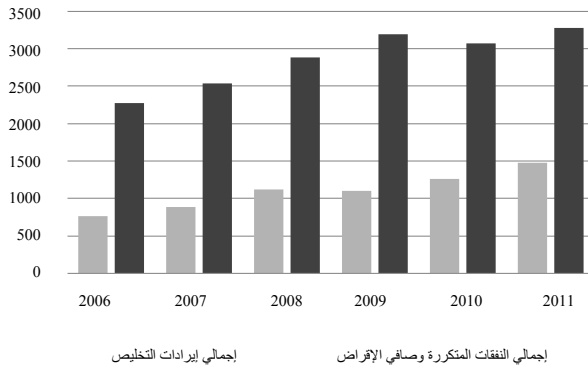
الضفة الغربية وقطاع غزة: إيرادات التخليص، 2006 – 2011*

الموازنة	2011		السنة	2010				2009	2008	2007	2006	
	الربع الثاني	الربع الأول		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول					
1442	366	329	1286	346	325	308	306	1120	1091	881	768	إجمالي إيرادات التخليص
...	353	312	1190	317	303	287	282	1029	979	724	631	الضفة الغربية
...	13	17	96	29	22	20	25	90	112	157	137	قطاع غزة
...	130	116	439	119	114	106	100	390	365	286	264	ضريبة الدخل
...	124	108	415	112	107	101	95	365	347	243	216	الضفة الغربية
...	6	8	24	7	6	5	5	25	18	43	48	قطاع غزة
...	118	104	403	106	101	98	98	353	381	307	281	ضريبة القيمة المضافة
...	112	99	381	99	95	93	93	344	365	266	242	الضفة الغربية
...	6	5	22	6	6	5	5	9	16	41	40	قطاع غزة
...	116	110	440	121	109	102	108	374	341	283	220	ضريبة استهلاك النفط
...	115	106	390	105	100	92	93	316	263	210	171	الضفة الغربية
...	0	4	50	16	9	10	15	57	78	73	49	قطاع غزة
...	2	1-	4	1	1	1	1	4	4	5	3	ضريبة المشتريات المحلية
												بنود المذكورة
...	3	5	7	8	7	7	8	8	10	18	18	حصّة قطاع غزة من إيرادات التخليص
...	528	459	1927	473	524	483	447	1615	1737	1273	1147	إجمالي الإيرادات
...	852	753	3075	804	741	787	743	3264	2841	2540	2277	إجمالي النفقات المتكررة
...	481	458	1613	414	401	399	399	1475	1430	1280	1192	نفقات الأجور
15	16	17	17	17	17	إيرادات التخليص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
67	69	72	67	73	62	64	69	69	63	69	67	إيرادات التخليص كنسبة مئوية من إجمالي صافي إيرادات التخليص
45	43	44	42	43	44	39	41	34	38	35	34	إيرادات التخليص كنسبة مئوية من إجمالي النفقات المتكررة
84	76	72	80	84	81	77	77	76	76	69	64	إيرادات التخليص كنسبة مئوية من نفقات الأجور المتكررة
12	19	7	15	13	4	10	37	3	24	15	...	الضفة الغربية وقطاع غزة
...	23	11	16	15	6	13	34	5	35	15	...	الضفة الغربية
...	37-	31-	6	2	12-	17-	95	19-	29-	15	...	قطاع غزة

* من 2006 إلى 2010: احتسبت إيرادات التخليص الناتجة عن المستوردات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس التقديرات، واحتسبت في عام 2011 على أساس البيانات الفعلية. المصدران: وزارة المالية وتقديرات موظفي صندوق النقد الدولي.

أصبحت إيرادات التخليص مصدراً للإيرادات له في الوقت الحاضر أهمية تفوق أهميته في السنوات الأولى من إقامة السلطة الفلسطينية. فقد نمت إيرادات التخليص بوتيرة أسرع من نمو الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) منذ السنوات الأولى لإقامة السلطة الفلسطينية؛ إذ ارتفعت الإيرادات المحلية من 8,9 في المئة إلى 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وازدادت إيرادات التخليص من 14,1 في المئة إلى 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. ونتيجة لذلك، فبحلول عام 2010، بلغت حصة إيرادات التخليص نسبة 67 في المئة من إجمالي الإيرادات

إجمالي إيرادات التخليص وإجمالي النفقات المتكررة
وصافي الإقراض للضفة الغربية وقطاع غزة:
2006 - 2011
(بالمليون دولار أمريكي)



(على أساس الالتزام)، مرتفعةً من مستوى 61 في المئة من إجمالي الإيرادات (على الأساس النقدي) في السنوات الثلاث الأولى بكاملها من عمليات السلطة الفلسطينية (1996 - 1998). ونظراً لأن السلطة الفلسطينية نجحت في السنوات الأخيرة في كبح نمو حجم النفقات الجارية، فإن إيرادات التخليص أصبحت في عام 2011 تُموّل نسبة 45 في المئة من النفقات الجارية المتوقعة، مقارنةً

بتمويلها نسبة 34 في المئة من تلك النفقات في عام 2006. إن الاعتماد المتزايد على إيرادات التخليص جعل السلطة الفلسطينية أكثر استضعافاً وعُرضةً لإيقاف تحويلات تلك الإيرادات من جانب واحد، ألا وهو حكومة إسرائيل.

في أيار / مايو 2011، أخرجت حكومة إسرائيل تحويل إيرادات التخليص رداً على توقيع اتفاقية المصالحة بين حركتي فتح وحماس. فقد منعت حكومة إسرائيل تحويل إيرادات التخليص المُحصّلة عن شهر إبريل / نيسان (352 مليون شيكل إسرائيلي جديد؛ أي حوالي 100 مليون دولار أمريكي)، الأمر الذي حرم السلطة الفلسطينية من دفع رواتب كوادرها البالغ عددهم 150,000 موظفاً. ولم يتدخل المانحون لجسر الهوة في التمويل، وكانت البنوك غير مستعدة لتوسيع نطاق التعرّض (الانكشاف) لمخاطر إقراض السلطة الفلسطينية لأغراض دفع رواتب كوادرها. وقد وفّرت البنوك نوعاً من الإعانة لموازنة السلطة الفلسطينية عن طريق تقديم التمويل للإنفاق على بنود الموازنة التي

تتعلّق بالأجور، ولكن السلطة الفلسطينية لم تكن قادرةً على دفع رواتب كوادرها من دون استلام إيرادات التخليص. ونتيجة لعدم دفع تلك الرواتب، فقد واجهت البنوك بعض التأخر في تسديد القروض (التي منحها لبعض تلك الكوادر)، وطلبت سلطة النقد الفلسطينية من البنوك التنازل عن عدم فرض الغرامات على تأخر كوادر الحكومة الفلسطينية في تسديد تلك القروض. وقد رُفِعَ وقف تحويل إيرادات التخليص بعد ثلاثة أسابيع، مما أتاح الفرصة للسلطة الفلسطينية لاستئناف عملية دفع الرواتب.

سوف يُحدِثُ الإيقافُ المُطوّلُ لتحويل إيرادات التخليص أثراً مُربكاً شديداً على الظروف المالية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالسلطة الفلسطينية أصبحت الآن تعتمد على الإيرادات الجمركية بدرجة أكبر مما كانت تعتمد عليها أثناء حادثة إيقاف تلك التحويلات في عامي 2006 - 2007، في تغطية نفقات الأجور والنفقات المُتكرّرة. ويعتمدُ الأثرُ المُترتبُ على التوقّف طويل الأمد عن تحويل الإيرادات، إلى حدّ كبير، على ما إذا كان من الممكن أم لا توفير مصادر بديلة للتمويل. ومع أنّ المانحين تدخلوا في حادثتي التوقف عن التحويل كليهما، اللتين وقعتا عامي 2000 و 2006، فمن غير المؤكّد أنّ المانحين سوف يتدخلون في هذا الأمر مرةً أخرى. فالمانحون يوفّرون فعلياً الدعم لموازنة السلطة الفلسطينية (بلغ هذا الدعم "1,1" مليار دولار أمريكي في عام 2010، مقارنةً بمبلغ (0,7) مليار دولار أمريكي في عام 2006، ومبلغ (0,2) دولار أمريكي في عام 2000)، وهم - أي المانحون - يواجهون صعوباتهم المالية في مواجهة متطلبات متنافسة على الدعم من بلدان أخرى، إلى جانب مواجهتهم الضغوطات المحلية بسبب خفض الموازنات. وقد لا يتوافر التمويل من البنوك أيضاً بما يكفي للتعويض الكامل عن التحويلات الموقوفة لأنّ تعرّض البنوك لمخاطر إقراض السلطة الفلسطينية أعلى بكثير في هذه المرة من المخاطر المترتبة على حوادث إيقاف التحويلات السابقة. ويُقدّر حجمُ تعرّض البنوك التجارية لمخاطر إقراض السلطة الفلسطينية، في الوقت الراهن، بحوالي مليار دولار أمريكي، ويُمثّل هذا المبلغ كله قروضاً قصيرة الأجل على هيئة تسهيلات للسحب على المكشوف، يمكن سحبها بعد إعطاء البنوك إشعاراً لمهلة قصيرة. وإضافةً إلى ذلك، فقد نفّذت سلطة النقد الفلسطينية إصلاحات مؤسسية مُطرّدة (راسخة بثبات) منذ عام 2007، تمخّضت عن وضع أنظمة صارمة وعن تطبيق الرقابة على البنوك، مما يُقيّد منح المزيد من

الإئتمانات البنكية إلى السلطة الفلسطينية. وفي ظلّ هذه الظروف، ومع توافر مصادر تمويلية محدودة، أو مع عدم توافر مصادر بديلة للتمويل، فإنّ إطالة أمد إيقاف تحويلات إيرادات التخليص سوف يمنع السلطة الفلسطينية من دفع المستحقات تحت بند الأجور أو غيره من بنود الموازنة الأخرى، الأمر الذي سوف يتسبّب في حدوث أزمة حادّة في المالية العامة، تُرافقها تبعات اقتصادية بالغة الخطورة.

خلفية معلوماتية:

دخلت آلية التخليص حيّز التنفيذ كجزء من اتفاقيات أوسلو التي أبرمت عام 1994، حسبما تمت الموافقة عليها في بروتوكول العلاقات الاقتصادية (ويُسمّى كذلك بتعبير "بروتوكول باريس"). إذ يَنصُورُ بروتوكول باريس أنّ تُشكّل إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتحاداً جمركياً، وأنّ يجبي كل جانب ويُحصّل ضرائب مباشرة وغير مباشرة تُجمَع في صندوق مشترك. أمّا الضرائب غير المباشرة فتوزع حصيلتها في الصندوق يكون على أساس مبدأ جهة المقصد، مع تنفيذ التحويلات شهرياً بعد إجراء تسوية للحسابات. وأمّا الضرائب المباشرة، فالتوزيع يكون على أساس مبدأ الخدمات، الذي يُقرُّ بأنّ معظم العاملين الفلسطينيين يُسافرون إلى إسرائيل ويعودون منها يومياً، وأنهم بالتالي يستهلكون خدمات اجتماعية في موطنهم، وبناءً على ذلك، فإنّ الضرائب المباشرة المدفوعة يجب أن تُصبح حقاً متراكماً لصالح السلطة الفلسطينية. وينصُّ بروتوكول باريس على أن تقوم إسرائيل بتحويل نسبة 75 في المئة من ضرائب الدخل التي تجبها من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ونسبة 100 في المئة من الضرائب التي تُحصّلها من الفلسطينيين العاملين في المستوطنات. وتجب إسرائيل نسبة ثلاثة في المئة رسماً للتحويل وعملية المعالجة على إجمالي كل إيرادات التخليص.

تُحوّل الإيرادات باستخدام نظام مُوحّد للفواتير: يجب أن تكون أية معاملة بيع بين أيّ تاجر إسرائيلي وأيّ تاجر فلسطيني مدعومةً بفاتورة خاصة تحمل رقماً تعريفياً فريداً من نوعه (الفواتير التي تحمل الحرف "I" باللغة الإنجليزية تُشير إلى التّجار الإسرائيليين الذين يُتاجرون مع المستوردين الفلسطينيين، والفواتير التي تحمل الحرف "P" باللغة الإنجليزية تُشير إلى التّجار الفلسطينيين الذي يتاجرون مع المستوردين الإسرائيليين). وكلا الطرفين مسؤولان عن جمع الفواتير من المستوردين

الموجودين ضمن نطاق اختصاصهم، وعن إدخال المعلومات في قاعدة بيانات إلكترونية تكون هي الأساس لتحويل الإيرادات. ويتفق على مبالغ التحويلات في اجتماعات شهرية يعقدها الجانبان.

المكونات الرئيسية لإيرادات التخليص هي الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة استهلاك الوقود، وكلٌّ منها يُمثّل تقريباً ثلث مجموع هذه الإيرادات. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ مبلغاً صغيراً من إيرادات التخليص يتحصّل من الضرائب الأخرى المباشرة وغير المباشرة، مثل ضريبة الدخل وضريبة المشتريات. لقد تراجعت الإيرادات من قطاع غزة بصورة دراماتيكية منذ فرض الحصار على القطاع في عام 2008. فقبل إغلاق القطاع، كانت نسبة 18 في المئة من إيرادات التخليص تنشأ من البضاعة المستوردة إلى قطاع غزة، مقارنةً بنسبة 4 - 5 في المئة في الوقت الحاضر. وحوالي نصف إيرادات التخليص المتحصّلة من قطاع غزة هي الضرائب المفروضة على استهلاك النفط.

مع أنّ التبعات الاقتصادية للإيقاف الأخير لتحويلات الإيرادات كانت محدودة، إلا أنّ الحالات السابقة من وقف تحويلات الإيرادات، لمدد مطوّلة، تسبّبت في وقوع حالات إرباك خطيرة للموازنة، وأخرت الإصلاحات والإنجازات في عملية بناء المؤسسات. وقد سبق حالة وقف التحويلات هذه المرة ثلاث حالات أخرى، هي:

في صيف عام 1997: جرى وقف تحويل إيرادات التخليص أثناء إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. فوَقَّر الاتحاد الأوروبي تسهياً إئتمانياً قصير المدى لكي يضمن استطاعة السلطة الفلسطينية الاستمرار في تنفيذ عملياتها، وحوّلت إسرائيل الإيرادات المحتجزة لديها في وقت متأخر من العام نفسه.

في ديسمبر / كانون الأول 2000 - ديسمبر : كانون الأول 2002: جرى وقف تحويل الإيرادات ردّاً على اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر / أيلول 2000، بحجة أنّ النشاطات الإرهابية ربما تكون قد دُعِمَت مالياً من موازنة السلطة. وقد أودعت الأموال المحتجزة في حساب لدى البنك المركزي الإسرائيلي، وتراكت تلك الأموال فبلغت 500 مليون دولار أمريكي. وقد استأنفت التحويلات في ديسمبر / كانون الأول 2002 بعد ممارسة ضغط سياسي على إسرائيل من الولايات المتحدة

الأمريكية، وتقديم تظمينات من السلطة الفلسطينية لإصلاح عملية التدقيق الداخلي للنفقات. وقد استجاب المانحون لعملية وقف التحويلات هذه عن طريق زيادة الدعم للموازنة من خلال عملية قادها المانحون (الاتحاد الأوروبي والدول العربية) واستخدام صندوق للأمانات وُضع في عهدة البنك الدولي. وقد اعتمدت السلطة الفلسطينية كثيراً على التمويل المحلي من البنوك، مما ساعد في الحد من تراكم تسديد المتأخرات للقطاع الخاص. كذلك فقد تلقت السلطة الفلسطينية سُلفاً من سلطة النقد الفلسطينية. ومع ذلك، فقد كان تراكم المتأخرات بمبالغ كبيرة أمراً محتوماً، الأمر الذي فاقم بصورة أكبر درجة الانكماش الاقتصادي.

في مارس / آذار 2006 - يوليو / تموز 2007: جرى إيقاف تحويل إيرادات التخليص بعد فوز حركة حماس في الانتخابات وقيامها بتشكيل الحكومة. واستأنفت التحويلات في يوليو / تموز 2007 بعد تعيين رئيس الوزراء "فياض" حكومةً جديدة. وعلى الرغم من وقف المانحين المعونات المباشرة إلى حكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حركة حماس، إلا أنهم قدّموا دعماً مباشراً إلى الشعب الفلسطيني من خلال آليات عمل خارجة عن سيطرة الحكومة، بما في ذلك دفع مخصصات موظفي الخدمة المدنية مباشرة وتغطية النفقات غير المتعلقة ببند الأجور في الموازنة، والخاصة بالخدمات الأساسية، وذلك من خلال آلية عمل دولية مؤقتة. وخلافاً لحالة الوقف السابقة، لم يكن التمويل الداخلي من البنوك متوافراً؛ لأنّ البنوك خشيت وقوع أزمة مالية تامة. ولم تكن البنوك مستعدةً لتجديد القروض، وأجبرت السلطة الفلسطينية على بيع الأصول الحكومية للوفاء بالتزاماتها. وكان تراكم المتأخرات المستحقة الدفع كبيراً، بما في ذلك متأخرات دفع الرواتب، وقد تخلفَ العديدُ من العاملين الفلسطينيين عن تسديد التزامات خدمة ديونهم.

خصائص الحالات السابقة من وقف تحويل إيرادات التخليص

2006	2000	1997	
مدة الوقف	ديسمبر / كانون الأول 2000 - ديسمبر / كانون الأول 2002	أغسطس / آب - سبتمبر / أيلول 1997	
سبب الوقف	اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر / أيلول 2000	ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية على المواطنين الإسرائيليين	
المبالغ المحتجزة	500 مليون دولار	78 مليون دولار (تقديري)	
آليات التعويض من جانب المانحين	تسهيل إئتماني خاص من الاتحاد الأوروبي، قروض من المانحين العرب من خلال بنك التنمية الإسلامي، مشروع دعم الخدمات الطارئة الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية، والمانحين الأوروبيين، وقام البنك الدولي بإدارة هذا التسهيل.	تسهيل إئتماني قصير المدى من الاتحاد الأوروبي.	
سبب إنهاء الوقف	ضغط سياسي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل وضمانات قَدَمَتها السلطة الفلسطينية لإصلاح نظام التدقيق الداخلي للنفقات	ضغط سياسي مارسه الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل.	
	آلية عمل دولية مؤقتة لتوجيه مسار أموال المانحين خارج إطار السلطة الفلسطينية، ولدفع المخصصات مباشرة إلى كوادرات الخدمة المدنية والنفقات الخاصة بالخدمات الأساسية تحت بنود الموازنة خارج بند الأجور. تعيين رئيس الوزراء فياض حكومة جديدة		

المصدر: مختلف تقارير موظفي صندوق النقد الدولي.